حـــــزب الطليعـــــة الـديمقـــراطي الاشـــــتراكي

اللجنة التحضيريـــة للمؤتمر الوطني الرابع

التقـــريـر الاقتصـــــــادي و الاجتمـــاعـــي

ملحـــــــق حـــــول المـــرأة

تقـــديـم :

ينطلق حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في منظوره لقضية المرأة، من فهم كوني و مطلق للانسان سواء كان امرأة أم رجلا، ينبني على المساواة بين الناس. فالانسان، أيا كان، وطالما لم تحل شروط محددة دون ذلك، يتوفر على امكانات للخلق والابداع و العطاء، إلا أن هذا التساوي الكامن في القدرات الانسانية، تحول دون تحققه اللامساواة الاجتماعية، فقد تولدت و تطورت في ظل المجتمعات السابقة شروط لانتاج و اعادة انتاج مصالح قلة في المجتمع، سمحت في ذات الوقت بتطوير المصالح المادية للطبقات السائدة، وبابراز قدراتها الفكرية، في حين تحولت أغلبية المجتمع الى موضوع للاستغلال المادي و الفكري من طرف أقليته.

إن تاريخ المجتمعات لحد الآن، هو تاريخ قهر الانسان للانسان بشكل عام، وهو تاريخ القهر المزدوج للمرأة بشكل خاص، وقد أعاق التطور الايجابي للانسان، وتعقيق طاقاته الخلاقة الكامنة، و أعاق تحقق ذلك التطور بالنسبة للمرأة بشكل خاص. وبالتالي، فقد انبنى تطور المجتمعات، على اساس لامساواة الإنسان للانسان، وضمنها لامساواة المرأة للرجل و ظلت شروط اللامساواة تنتج من جديد و بشكل أوسع و أعمق عبر تطور وتعاقب المجتمعات الطبقية.

من منظورنا الشمولي و المطلق للانسان، الذي ينبني على المساواة، نقف ضد علاقات الانتاج الراسمالية التابعة في مجتمعنا، لانها تقوم على حرمان اغلبية المجتمع، رجالا و نساء من ملكية وسائل الانتاج، لفائدة كمشة من البرجوازية، و تقف ضد الاستغلال الاقتصادي والقهر الاجتماعي والفكري المتولد عن تلك العلاقات السائدة. و من نفس المنظور، وفي نفس السياق نقف ضد القهر المزدوج للمرأة، قهرها المرتبط بعملية الانتاج الراسمالي، وقهرها المرتبط بالوعي السائد اتجاهها، والذي يموقعها في المجتمع ككائن من الدرجة الثانية، لا كانسان وهو وعي ورثه المجتمع الراسمالي التبعي من المجتمعات السابقة، واستوعبه وولده في شكل جديد يلائم الاعادة الموسعة لعلاقات الانتاج الراسمالية التابعة.

من هذا المنظور الشمولي لمفهومنا للانسان، ولوحدته ككائن، نرفض و نناضل ضد كل اجحاف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو قانوني أو ثقافي في حق المرأة، و نناضل ضد كل الافكار التي تفضي الى تواييد و تابيد الوضع الدوني للمرأة في المجتمع، ولان قهر المرأة تاريخيا تولد كجزء من القهر الاجتماعي، فان تحررها يرتبط بتحرر المجتمع، و على هذا الاساس، نعتبر نضالنا من أجل مساواة المرأة بالرجل، جزءا من نضالنا العام من أجل مساواة الانسان بالانسان.

==========

لمـــاذا قضيـــــة المـــرأة؟

أفضى أول تقسيم اجتماعي للعمل المرأة من عملية الانتاج الاجتماعي الى الاقتصاد المنزلي، ضمن سيرورة عامة لقسمة العمل، أفضت الى أن أكثرية المجتمع أصبحت تشتغل و تكدح لفائدة أقلية مالكة لوسائل الانتاج . و توطد هذا الوضع عبر المجتمعـــات السابقية المتتالية و صولا الى المجتمع الراسمالي، وأفرز كحصيلة متداخلة في مجتمعنا واقعا اجتماعيا استغلاليا ينبني على علاقات الانتاج الراسمالية التابعة، ووضعا دونيا للمرأة. ورغم أن المرأة استطاعت ان تعود الى قلب عملية الانتاج الاجتماعي من جديد، فان ذلك لم يعد اليها مكانتها التي كانت تحتلها في المشاعات، بل ان النظـــام الراسمالي جديها الى الانتاج الاجتماعي ليلتقم استغلالها، مستفيدا من النظرة الدونية السائدة اتجاهها في المجتمع، فظلت المرأة متخصصة في مهام الاقتصاد المنزلي، وأصبحت تقاسم الرجل مهام الانتاج الاجتماعي، و يستثمر الراسمال النظرة الدونية اتجاهها، بوظفها كخلفية لتأجير قوة عمل المرأة بسعر أقل من الرجل، و لتشديد الاستغلال عليها.

لقد قامت دونية المرأة في الاصل على اساس مادي، حينما خرجت من عملية الانتاج في اطار أول تقسيم اجتماعي للعمل عرفه التاريخ. غير أن مجرد عودتها الى المشاركة في الانتاج الاجتماعي، لاتكفي وحدها لاسترجاع المرأة لوضعها المتساوي مع الرجل. لأن بناء فوقيا متكاملا يحكمه وعي اجتماعي مستلب سائد، تشكل على أساس تقسيم العمل الـــذي توطد عبر كل المجتمعات الطبقية. وعي مستلب ينظر للملكية الخاصة لوسائل الانتـــاج كوضع طبيعي و أبدي، و ينظر للمرأة ككائن من الدرجة الثانية، لم يوجد في المجتمـــع الا لحاجة الرجل الى من يخدمه من خلال وظائف العمل المنزلي والجنس والولادة و تربية الاطفال، وهذا الوعي السائد يعتبر الوضع الدوني للمرأة، تماما مثل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وضعا طبيعيا و أبديـــا.

و قد تشكل الوعي الاجتماعي السائد اتجاه المرأة في مجتمعنا الحالي، كحصيلة للبناء الفوقي المتوارث من المجتمعات قبل الراسمالية، الا أنها حصيلة استوعبها البناء الفوقي الناجم عن نمط الانتاج الراسمالي التبعي، لتنسجم مع متطلبات اعادة الانتاج الموسعة للراسمالية التبعية. ومع ذلك ظلت الحصيلة ما قبل الراسمالية تشكل جوهر الوعي السائد اتجاه المرأة في مجتمعنا، حيث انه من حيث المضمون وعي تقليدي، مكيف بشكل لا يعيق تطور علاقات الانتاج الراسمالية التبعية، لكنه وعي بعيد تماما عن الوعي البرجوازي السائد اتجاه المرأة في البلدان الامبريالية، يشبعه ظاهريا، ويناقضه جوهريـــا.

لقد شكل الوعي التقليدي السائد في مجتمعنا اتجاه المرأة خلفية التشريعات المسطرة التي توطد بقوة القانون الوضع الدوني للمرأة، وخلفية التعامل مع المرأة ككائن من الدرجة الثانية في كل المجالات رغم أننا باكتساحنا لكل قطاعات العمل الاجتماعي أثبتت قدراتها على الخلق و العطـــاء.

فقد اصبح الوعي الاجتماعي السائد اتجاه المرأة، أكثر قوة من الواقع الاقتصادي، وأصبحت عودة المرأة الى الاقتصاد غير كافية لتحريرها، واصبحت المسالة متوقفة على انتشـــار وعي اجتماعي بديل ينظر للمرأة ككـــائن متســـاو مع الـــرجـــل.

ان خصوصية قضية المرأة، تنبع من الاضطهاد المزدوج الذي تعاني منه، فمن جهـــة، اضطهاد ناجم عن الاستغلال في اطار عملية الانتاج، وناجم عن قمر الراسمال لعموم الكادحين و هو اضطهاد يعاني منه كلا الجنسين، و من جهة اخرى، قمر تعاني منه المرأة وحدهـــا، يجد جذوره عميقة في التاريخ، ويجد مرتكزاته في كل مجتمع طبقي، وهو القمر الناجم عن وضعها الدوني في المجتمع، الذي يولده الوعي الاجتماعي المستلب السائـــد.

II الوضع الدوني للمرأة في المجتمع المغربي

أصبحت هوة واسعة تفصل بين احتلال المرأة المغربية مكانة هامة في الاقتصاد، وبين وضعها الدوني في المجتمع، المرتبط بالوعي الاجتماعي المستلب السائد اتجاهها، وهو وضع توطده التشريعات المسطرة .

1 - مكانة المرأة في الاقتصاد المغربي:

يصل عدد النساء في المجتمع المغربي 10 213 478 حسب احصاء السكان سنة 1982، وهذا العدد يمثل نسبة 49،94٪ من مجموع السكان. وقد عرف توزع النساء بين المدينة والبادية تحولا هاما، كانعكاس للتطور الذي عرفه نمط الانتاج الراسمالي التبعي في المغرب، ففي سنة 1960 لم يكن عدد النساء في المدن يتعدى نسبة 29،56٪، وفي سنة 1982 أصبحت نسبة 42،54٪ من النساء متواجدة في المدن (4 354 801)، مقابل 5 858672 امرأة في البوادي. وقد أصبحت المرأة تشكل 35 ٪ من السكان النشطين حسب الارقام الرسمية لسنة 1966، و تتحول تلك النسبة الى 26 ٪ في المدينة، و 43 ٪ في البادية .

ورغم أن البطالة التي تستفحل في المجتمع المغربي تمتد الى صفوف النساء، فقد استطاعت المرأة أن تغزو كل القطاعات الاقتصادية. ففي المدينة، تتوزع 824483 امرأة بشكل متفاوت على مختلف فروع الاقتصاد (حسب احصاء 1986)، كما تتواجد 2348196 امرأة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي في البادية، و يشكل اكثر من نصف النساء النشيطات في القطاع الصناعي في المدينة، وخاصة في صناعات النسيج، وفي البادية تشتغل 84 ٪ من النساء النشيطات في الزراعة و تربية المواشي. و اذا اندقنا من المهنة، نلاحظ أن أغلبية النساء المغربيات سواء في المدينة أو البادية من عاملات، فحسب الاحصاء الرسمي تشكل " العاملات اليدويات " 47،1 ٪ من مجموع النساء النشيطات المشتغلات في المدينة، و تشكل " العاملات الزراعيات " 76،4٪ من النساء النشيطات المشتغلات في البادية. هذا الأمر الذي يعني غياب المرأة في المهن الاخرى، و انما هو وضع يعكس فقط، أن أغلبية المجتمع المغربي، تتألف من الكادحين . ويدل على غزو المرأة لمختلف المهن، ان نسبة النساء داخل العاملين في " المهن العلمية والحرة" في المدينة تصل 28 ٪ ، وفي البادية تصل 10٪ و تصل نسبة النساء داخل " العاملين في الادارة" 25 ٪ في المدينة، و تمثل النساء 39 ٪ من " العاملين في الخدمات" في المدينة، و 23 ٪ في البادية، وقد استطاعت المرأة أن تغزو مختلف قطاعات و مهن الاقتصاد رغم انها لا تتوفر على نفس الفرص التي تتوفر للرجل في مجال التعليم، فالامية التي يعاني منها المجتمع بكامله، تعاني منها النساء بحجم اوسع، اذ تصل احصاء السكان لسنة 1982 الى أن حوالي 78 ٪ من النساء في سن العاشرة و ما فوق أميات، وتصل هذه النسبة الى 95 ٪ في البادية، وفي المدينة نفسها لاتتعدى نسبة من يعرفن القراءة والكتابة 42 ٪. ويتبين من حجم اكتساح المرأة للعمل الاجتماعي رغم عدم تمتعها بنفس الشروط المتوفرة للرجل، أن حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية أفرزت تحديات في وجه الوعي الاجتماعي السائد. فقد اندفعت المرأة بحجم واسع الى الشغل، كضرورة موضوعية فرضها تطور المجتمع، وحدة أزمته، ومع ذلك ظلت المرأة من منظور الوعي السائد و من منظور القانون مجرد كائن في خدمة الرجل .

2 - المرأة في التشريعات المغربية :

تشترك كل القوانين المغربية المتعلقة بالمرأة على اختلافها في كونها تنطلق من وعي اجتماعي مستلب ينظر الى المرأة ككائن في خدمة الرجل، وعي تقليدي أصبح يصطدم بتناقضه مع التحولات التي وقعت في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة .

و ان كانت مدونة الاحوال الشخصية كقانون منظم للعلاقة بين المرأة والرجل داخل

الاسرة، تحتل الصدارة بين تلك القوانين، فإن التشريعات المغربية الاخرى متى تطرقت الى موضوع المرأة لاتقل عن المدونة تحقيرا للمرأة. و على سبيل المثال فإن القانون التجاري يجعل ممارسة المرأة لمهنة التجارة متوقفة على إذن زوجها، و نفس الاذن ضروري حسب قانون الالتزامات والعقود لتستطيع المرأة أن تؤجر خدماتها للرضاعة أو لغيرها، وفي نفس السياق تتيح مدونة الاحوال الشخصية للزوج ان يمنع زوجته من العمل في حالة عدم اشتراطها لذلك في عقد الزواج، كما أن ظهير البورصة يمنع تعيين المرأة كسمسار ولو كانت تمارس التجارة. وانسجاما مع مختلف القوانين التي تحاصر حق المرأة كانسان في العمل الاجتماعي، تنص مدونة الاحوال الشخصية على ان " نفقة كل انسان من ماله، إلا الزوجة فنفقتها على الزوج" .

فالمدونة تنطلق من أن الوضع الطبيعي والعادي هو أن المرأة لا تشتغل وبالتالي لا تنفق، والقوانين الاخرى تنطلق من أن اشتغال المرأة متوقف على ارادة الرجل. وعلى أساس أن الرجل هو السائد اقتصاديا في الاسرة (في منطق القانون) ينبني الفصل الاول من المدونة الذي يعطي للرجل موقع راعي الاسرة دون المرأة .

إن الفكر الذي تنطلق منه المدونة فيما يخص عمل المرأة والنفقة ورعاية الاسرة، وفيما يخص الولاية والزواج والطلاق والحضر والارث، وفيما يخص سائر بنودها، هو نفس الفكر الذي تنطلق منه كافة التشريعات المغربية حول المرأة، وهو فكر تقليدي منسجم تماما مع واقع المجتمعات العربية الاسلامية في العصور الغابرة، لكنه متجاوز بقوة واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي الحالي.

وفي ظل استفحال الازمة الاقتصادية، أصبح الرجل يلجأ الى أن تتوفر امكانية اشتغال زوجته لاجل رفع المستوى المعاشي للأسرة، و اصبحت المرأة بفضل انخراطها الواسع في الانتاج الاجتماعي عنصرا اساسيا في الانفاق على الاسرة بكاملها. وقد كشف الاحصاء المتعلق بفترة 1984-85 أن 17 ٪ من مجموع الاسر المغربية تتوقف نفقاتها على المرأة وحدها، و لا ينفق فيها الزوج، ورغم ان هذا الوضع يشمل اساسا النساء المطلقات او غير المتزوجات أو من مات ازواجهن، فإن نفس الاحصاء يبين أن 6 ٪ من الاسر التي يتواجد فيها الزوج تعيلها الزوجة وحدها، وهذا الوضع يشكل النقيض المطلق لما أفرزه الواقع مع ما تطرحه التشريعات.

إلا أن القوانين المغربية المتعلقة بالمرأة على اختلافها، تتجاهل هذا الوضع، لأن كل بنودها وفصولها حول المرأة، وعلاقتها بالرجل، وحقوقها وواجباتها، وحول حقوق الرجل وواجباته اتجاه المرأة، تتأسس على منظور يرى في المرأة كائنا ثانويا في المجتمع، ضعيف المؤهلات، قاصر العقل، تابعا اقتصاديا، كائنا وجد فقط لخدمة الرجل/الانسان، الرجل الاب في الاقتصاد وفي المجتمع و في الاسرة .

III تحرر المرأة و تحرر المجتمع

تقوم خصوصية قضية المرأة على القهر المزدوج الذي تعيشه في مجتمعنا، حيث تقاسي في ذات الوقت من الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي ترزح تحت وطأته الطبقات الشعبية، برجالها و نسائها، وتعاني من الاضطهاد المرتبط بالوعي الاجتماعي المستلب السائد اتجاه المرأة، و هو اضطهاد يتداخل مع الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي، ويخدمه .

و يشكل القهر المزدوج للمرأة الاساس الموضوعي للاستقلال النسبي لقضية تحررها عن قضية تحرر المجتمع، إلا أن تحرر المرأة لن يتم إلا ضمن سيرورة تحرر المجتمع بكامله، وفي ذات الوقت، فان تحرر المرأة هو المقياس لمدى التحرر الفعلي للمجتمع. وإن أقصى

ما تستطيع المرأة تحقيقه لفائدة قضيتها في ظل المجتمع الاستغلالي الحالي هو تغيير التشريعات المجحفة في حقها، والصراع من أجل اكتساح رقعة اوسع في الاقتصاد، وانتزاع مكاسب في كل المجالات الحقوقية و الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، وكل هذا يندرج ضمن دائرة النضال الديمقراطي العام، وهو يفضي الى مكاسب تحسن اوضاعها و تنمي وعيها و تزيد من انخراطها في النضال الطبقي، الا انها لاتحررها، لان مسالة تحررها تتوقف على زوال مجتمع الاستغلال، و على اندثار الوعي المستلب السائد بشكل عام، و الوعي المستلب اتجاهها بشكل خاص، وهذه قضايا تندرج ضمن النضال التحرري.

١ - ضرورة حركة نسائية جماهيرية:

اذا كان القهر المزدوج يشكل الاساس الموضوعي للاستقلالية النسبية لقضية تحرر المرأة عن مسالة التحرر الاجتماعي، فان الاساس الموضوعي لتشكل الحركة المناضلة التي ستجسد من خلال نضالها هذا الاستقلال النسبي لقضية المرأة، قد انفرز و أصبح واضحا في المجتمع المغربي.

ان الاساس الموضوعي لقيام حركة نسائية جماهيرية تناضل من أجل تحرر المرأة، يتجسد في تطور التناقض في مجتمعنا بين المكانة العامة للمرأة في الاقتصاد وبين وضعها الدوني في المجتمع المرتبط بالوعي التقليدي السائد اتجاهها والذي يشكل خلفية التشريعات التي تؤطر دونيتها.

ان المرأة، المتعلمة والامية، العاملة و الموظفة، الكادحة والبرجوازية، أصبحت من مواقعها المختلفة، وبمستوى متفاوت من الوعي، تحس بوطأة التناقض بين حضورها الفاعل في الاقتصاد، وبين احتقار المجتمع لها، واخذت تعبر بأشكال فردية وعفوية في أغلب الحالات، وبأشكال جماعية و منظمة في حالات قليلة، عن رفضها لهذا التناقض، و عن ارادتها في حله، الا أن الحل الفردي والعفوي لتناقض بهذا العمق مستحيل، وهو ما يحتم تنظيم جماهير النساء، كل النساء، في حركة جماهيرية يحركها هدف اساسي هو حل هذا التناقض.

٢ - الحركة النسائية الجماهيرية و النضال الديمقراطي العام والنضال التحرري:

أ) ما هي حدود الحركة النسائية الجماهيرية:

تناضل الحركة النسائية ضد الدونية الاجتماعية للمرأة، ولذلك تسعى الى محوها في الفكر و القانون، من خلال توعية المجتمع بالمساواة بين المرأة والرجل، ومن خلال الصراع ضد كل التشريعات التي تقنن و تؤطر دونية المرأة.

غير ان أقصى ما تستطيعه الحركة النسائية هو تحقيق مكاسب حقوقية واقتصادية و سياسية ولفائدة المرأة، في حين تصطدم بعجزها عن ازالة اللامساواة في الواقع المعاش في ظل المجتمع الاستغلالي، لان مسالة المساواة الفعلية بين المرأة والرجل تحددها عوامل موضوعية وذاتية تتعدى اطار العمل الجماهيري النسائي، اذ تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة وبالوعي الاجتماعي السائد، الا ان المكاسب التي تحرزها المرأة في نضالها، و ان كانت لاتحررها، فانها تحسن وضعها الاجتماعي والقانوني، وتوفر لها شروطا أفضل للاستمرار في الصراع من أجل القضاء على قهرها المزدوج، وتنمي وعيها، وبذلك فان انخراطها من أجل تلك الحقوق والمكاسب هو جزء من النضال الديمقراطي العام.

ب) التداخل بين الحركة النسائية والحركة العامة للنضال الديمقراطي:

تندرج ضمن النضال الديمقراطي العام كل حركة تصب في مجرى تحقيق مكاسب اقتصادية

أو اجتماعية أو حقوقية أوسياسية للجماهير بعد تعميق وعيها و تحسين أوضاعها وشروط نضالها وتطوير موقعها في الصراع الطبقي، مع ربط تلك المكاسب بأفق التغيير الجذري للمجتمع الاستغلالي.

ومن هذا المنطلق ، يندرج نضال الحركة النسائية من أجل تحقيق مكاسب حقوقية واقتصادية واجتماعية وسياسية للمرأة ، ومن أجل توعية المجتمع بالمساواة بين الجنسين، ضمن النضال الديمقراطي العام .

فالمكاسب الحقوقية التي تحرزها المرأة ، تظل نسبية المفعول، اذ تقف عوائق موضوعية دون التمتع بها في الواقع، ومع ذلك فانها تعزز نسبيا موقعها في المجتمع، وفي ذات الوقت تطور وعيها السياسي، اذ يتضح لها على ارض الواقع ان التمتع بكافة الحقوق من الناحية القانونية ، لايأتي بالضرورة الاستفادة الفعلية منها ، فالمرأة وائق اقتصاديا واجتماعية وفكرية ، لن تزيلها الا الحركة السياسية من اجل مجتمع بلا استغلال .

ويماثل وضع المرأة في هذا الاطار وضع الذي ينخرط في النضال الاقتصادي من أجل رفع الحد الادنى لمعيشته ، فرغم تحقيقه لمكاسب اقتصادية ، يصادم بواقع ان تحريره من قهر الرأسمال يتعدى حدود الصراع من أجل تحسين معيشته ، وبذلك يتولد وعيه بالارتباط بين النضال الاقتصادي والنضال من اجل القضاء على الاستغلال، مثلما يتولد وعي المرأة بالارتباط بين تحررها و تحرر المجتمع، عندما تتبين لها محدودية المكاسب التي تنتزعها . وتلك محدودية تتسم بها كل المهام التي تندرج في اطار النضال الديمقراطي العام .

غير إن العلاقة بين نضال الحركة النسائية والنضال الديمقراطي العام لا تتحقق فقط من خلال المكاسب التي تحرزها المرأة في اطار نضالها ضمن الحركة النسائية ، بل ان سائر المكاسب الديمقراطية التي تحرزها الطبقات الشعبية في اطار نضالها الديمقراطي ، هي في ذات الوقت مكاسب للمرأة ، اذ تضمن اوضاعها و شروط نضالها و تنمي وعيها ، و نسوق مثالا على ذلك النضال من اجل فرض انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة ، ان تحقق هذا المطلب السياسي الديمقراطي يوسع من امكانيات انتزاع المرأة لمكاسب تحريرية ، لان البيئة التحريرية تصبح مستقلة و معبئة لمطالب الجماهير، وضمنها جماهير النساء، وفي نفس السياق ، فان انتزاع الزيادة في الحد الادنى للاجور وتطوير وتعميم نظام الضمان الاجتماعي كمطالب نقابية ديمقراطية لكل الشغيلة ، تحسن في ذات الوقت الشروط المعيشية للمرأة ، كما أن تحقق شعار تعميم التعليم الذي ترفعه كل الهيئات التقدمية ، ينقذ جماهير واسعة من النساء من الامية و الجهل ، الخ ..

و هكذا نخلص الى التداخل و التمازج بين الحركة النسائية الجماهيرية وبين حركة النضال الديمقراطي العام، بوصف الاولى، جزءا من مكونات الثانية .

ج). التداخل بين الحركة النسائية و الحركة التحررية للمجتمع:

عند حدود النضال الديمقراطي العام تتوارى مهام النضال التحرري. فالنضال الديمقراطي يتسم بطابع المرحلية وبالطابع المطلبي، وهو بالتالي نضال اصلاحي بطبيعته ، ينمي شروط الصراع الطبقي في اتجاه تحويل ميزان القوى لفائدة الطبقات المقهورة ، الا أن ما يتجاوزه بعده الثوري، هو ربطه بالنضال التحرري، بحيث يشكل أفقه و منتهاه ، فالنضال التحرري يدرج المهام البعيدة والجوهرية في الصراع من اجل تغيير المجتمع، حيث تندرج ضمنه كل معركة تصب في مجرى القضاء على علاقات الانتاج الاستغلالية السائدة ، و في مجرى اقتلاع البناء الفوقي السائد، وضمنه الوعي الاجتماعي المستلب ، وبالتالي يكتسي النضال الديمقراطي بعدا تحرريا ، اذا كان يخدم مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لتحقيق مهام النضال التحرري. و من هذا المنطلق فان صراع المرأة من اجل انتزاع

مكاسب تحسن وضعها في المجتمع وفي القانون ، يكتسي بعدا تحرريا ، اذا ربطت الحركة النسائية تحرر المرأة بتحرر المجتمع، فاذا كانت مسألة تحقيق مكاسب وحقوق لفائدة المرأة هي من مهام النضال الديمقراطي العام، فان مسألة مساواة المرأة للرجل في الواقع الملموس، تدخل ضمن مهام النضال التحرري، لان المساواة بين الجنسين تتوقف على المساواة في المجتمع ككل ، أي على اقتلاع جذور الاستغلال الاجتماعي ، و أكثر من هذا يبقى تحقق المساواة بين الجنسين في المجتمع المتحرر من الاستغلال الاقتصادي، معاقا ، طالما استمرت رواسب الوعي الاجتماعي المستلب اتجاه المرأة مترسخة في البناء الفوقي للمجتمع المتحرر، وهكذا فان مهام تغيير الواقع والوعي السائدين فيما يخص المرأة هي جزء من المهام العامة للنضال التحرري من أجل تغيير الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي السائدين . وتربط الحركة النسائية بين نضالها الديمقراطي وبين النضال التحرري ، عندما تساهم في مراكمة الشروط لتحقيق المهام التحررية في موضوع المرأة ، و ذلك بالمساهمة في نشر وعي بديل اتجاه المرأة ينبني على مبدأ المساواة بين الجنسين، فبذلك تشارك الحركة النسائية في اعداد التراكمات في اتجاه انتشار وعي متحرر من كل أشكال الاستيلاب في مجتمع المستقبل المتحرر من كل أشكال القهر .

وعلى سبيل المثال ، فان قضايا مثل تقسيم العمل بين الجنسين ، واستمرار العمل المنزلي كاختصاص للمرأة ، وكذلك كل الطقوس الاجتماعية المرتبطة بالزواج، وكل الاخلاق السائدة المستلبة في التعامل مع المرأة ، كل هذه قضايا لايمكن أن تتغير في ظل المجتمع الحالي ولو سارت في مئات القوانين، لانها أصبحت مترسخة في الوعي التقليدي السائد، ولن تتغير الا في مجتمع الغد، وفقط عندما يسود فيه وعي متحرر اتجاه المرأة. وبالتالي، فان مهمة مراكمة شروط انتشار هذا الوعي البديل ملقاة حاليا على عاتق كل القوى التحررية ، وعلى الحركة النسائية الجماهيرية .

وتأتي أوساط الحركة التقدمية في مقدمة الدوائر التي يجب أن تعمل الحركة النسائية على اقتلاع جذور الوعي الزائف اتجاه المرأة داخلها ، فهذه الحركة التي تشكل اللبنة الاولى لمجتمع الغد المتحرر من كل أشكال الاستيلاب ، لا زالت تعاني نسبيا من استيلاب فكري في موضوع المرأة ، اذ تعيش تناقضا بين تبني وعي تحرري اتجاه المرأة كطرح نظري، وبين استمرار حملها لرواسب وعي تقليدي اتجاه المرأة ، غالبا ما يتكشف في السلوك الاجتماعي ، وان مساهمة الحركة النسائية في الدفع بهذا التناقض الى الحل الايجابي ، هو بمثابة المساهمة في اعداد النواة الاولى لمجتمع المستقبل .

الوضع الحالي للعمل النسائي الجماهيري ضمن النضال الديمقراطي العام :

كان قيام منظمات نسائية تقدمية في المغرب منذ اواخر السبعينات ظاهرة ايجابية ، اذ أصبحت بذلك لأول مرة قضية المرأة مطروحة في برامج منظمات متخصصة في هذا المجال، الا ان تلك المنظمات لم تستطع لحد الآن ان تساهم في ولادة حركة نسائية جماهيرية ويعزى ذلك الى عاملين متداخلين. ويتعلق الامر بالتبعية السياسية لتلك المنظمات النسائية ، وبعملها في مناخ سياسي يتميز بانحسار النضال الديمقراطي العام .

فالعمل النسائي لتلك المنظمات ، هو مستقل و جماهيري قانونا ، الا أنه ظل يدور دائما في فلك الاحزاب السياسية التي خلقته ، وترتب عن ذلك ضعف المبادرة ، واقتصار ذلك العمل على المنتميات الى الحزب و المتعاطفات معه ، وبالتالي فان مصدر القرار خارج العمل النسائي ، وغابت الديمقراطية ، وبقي ذلك العمل في عزلة عن جماهير النساء ، وبالتالي

فإن انحسار العمل النسائي الجماهيري، و عجزه عن استنهاض حركة نسائية مناضلة، هو نتاج لانحسار النضال الديمقراطي العام، وللتبعية السياسية للعمل النسائي .

من أجل حركة جماهيرية لكل النساء :

١). تحديد مسار العمل النسائي الجماهيري :

إن خصوصية قضية المرأة النابعة من قهرها المزدوج، وتطور التناقض بين المكانة العامة للمرأة في الاقتصاد وبين دونيتها الاجتماعية، يطرحان بالحاح ضرورة تبلور حركة جماهيرية تستنهض كل النساء، وتضع كهدف مركزي لنضالها حل ذلك التناقض، من خلال انتزاع مكاسب حقوقية واقتصادية واجتماعية وسياسية تعزز الوضع الاجتماعي للمرأة وتحسن شروط نضالها وتنمي وعيها وتدمجها بشكل أوسع في الصراع الاجتماعي، ومن خلال المساهمة في نشر وعي تحرري اتجاه المرأة ينبني على مبدأ المساواة بين الجنسين .

مع العلم أن هذا النضال للحركة النسائية يساهم فقط في مراكمة شروط حل التناقض بين مكانة المرأة في الاقتصاد ووضعها الدوني في المجتمع، لأن حل ذلك التناقض يتوقف على حل التناقض بين الطابع الاجتماعي لقوى الانتاج وبين الطابع الخاص لملكية وسائل الانتاج، وعلى القضاء على الوعي الاجتماعي المستلب اتجاه المرأة، أي أنه يتوقف على تحرر المجتمع بكامله .

إن خصوصية قضية المرأة كقضية لكل النساء، تقتضي الاستقلال النسبي للحركة النسائية الجماهيرية عن الحركة السياسية التقدمية، فهي تشترك معها في اطار وحدة الحركة العامة للنضال الديمقراطي والنضال التحرري، لكنها تستمد مضامينها وبرامجها وشعاراتها من داخل تنظيماتها كحركة لكل النساء، تساهم في صنع قرارها جماهيريا وأطرها بشكل ديمقراطي .

إن تبعية هذه الحركة لأي طرف سياسي، يحولها الى حركة تخدم أهدافا خارج المهام النابعة من خصوصية قضية المرأة و من وضعها الاقتصادي والاجتماعي المتناقض، وإذاك تتحول الى اطار بيروقراطي، تبتعد عنه جماهير النساء. وعلى كل الفعاليات النسائية، تقع مسؤولية الوعي بسلبية هذا المسار الخاطئ للعمل النسائي، وضرورة تصحيحه من خلال الانخراط في حركة نسائية جماهيرية تنطلق في عملها من المهام الملموسة التي تطرحها خصوصية القضية .

٢). مهام الحركة النسائية الجماهيرية .

يجب أن تحدد الحركة النسائية الجماهيرية أهدافا لعملها، يرتكز عليها برنامجها النضالي، وتستقي منها شعاراتها، وتتبنى حولها عموم الجماهير والنساء بشكل خاص :

أ) - أهداف مرحلية في اطار النضال الديمقراطي العام :

يجب أن تحدد الحركة النسائية برنامجا مطلبيا وشعارات مركزية، تنبني على التصدي لكل التشريعات المجحفة في حق المرأة، وعلى انتزاع مكاسب حقوقية واقتصادية واجتماعية وسياسية على اساس مبدأ المساواة بين الجنسين، ويجب أن تتبنى الحركة النسائية أوسع جماهير النساء من أجل تحقيق برنامجها .

ويمكن أن تعتبر الحركة من أجل بلورة ميثاق وطني لحقوق المرأة، نقطة هامة، في اتجاه بناء أسس صحيحة للنضال الديمقراطي النسائي .

كما إن التطورات الراهنة التي يعرفها المجتمع المغربي، تضع ضمن مهام النضال الديمقراطي، التصدي للهجمة التي تستهدف حرمان المرأة حتى من أبسط حقوقها المكتسبة .

ب) ـ أهـــداف بعيـــدة المـــدى في اطـــار النضال التحرري :

و تتعلق أساسا بربط تحرر المرأة بتحرر المجتمع، من خلال توعية عموم الجماهير، وجماهير النساء بشكل خاص بهذا الارتباط ، ومن خلال المساهمة في نشر وعي تحـــرري اتجاه المرأة ، كبديل عن الوعـــي الـــزائف الســـائد .

==========

و من منظور حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الكوني والمطلق للانســـان ، سواء كان امرأة أو رجـــلا ، يجب أن نضـــع قضية المـــرأة ضمن أولويـــات نضالنـــا ، لأنها قضيـــة فـــرد حق المـــرأة في أن تعيـــش كانســـان ، لاككائن من الدرجـــــة الثانيـــة. وعلى حزبنـــا أن يدعـــم كل شروط النمـــو الجماهيري النسائي ، وأن يدافع عن استقلاليـــة الحركة النسائيـــة الجماهيرية ، كـــاحدى مكونات النضـــال الديمقراطي العـــــام.

==========
==========
==========